



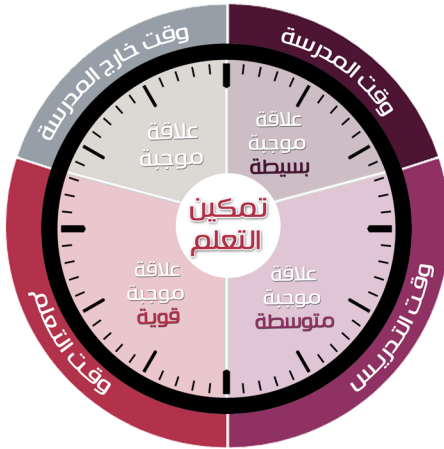
النظام النوعي

(الأقل هو الأكثر)



استثمار فرص تجويد المخرجات

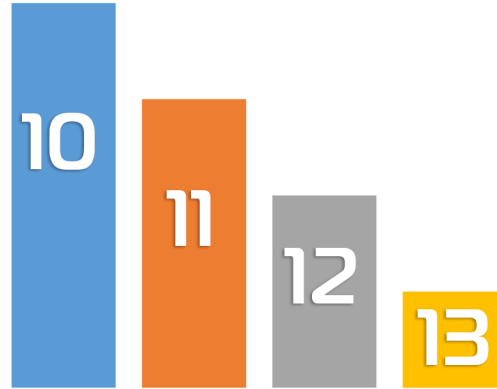
محاوّر حلقة النقاش



إعداد

د. زكي بن رزيق الحازمي

مساعد مدير التعليم محافظة الليث للشؤون التعليمية



التعريفات والتوصيفات الإجرائية

المصطلح	التعريف الإجرائي
النظام النوعي	نظام تعليمي مقترح يعمل على ربط مكونات العملية التعليمية ليستحدث منها نماذج يستدخلها النظام ضمن عملياته ، يتأثر من خلالها سلم النظام التعليمي ليكون أكثر مرونة فيقدم تسريعا وإضافة في ذات الوقت ، تختزل فيه سنوات الدراسة إلى عشر سنوات تكون بمثابة التسريع للطالب المتقن ، وتضاف فيه ثلاث سنوات لمعاودة إتقان التعلم للطالب غير المتقن ، تقدم كل سنة من سنوات إتقان التعلم بعد كل حزمة من السنوات الدراسية المتجانسة في العمر والمعايير والخاضعة لاختبار مركزي محكي المرجح يقرر تسريع الطالب أو إبطاءه .
وقت التعلم	هو الوقت الذي يمارس فيه الطالب نشاطا أو تقويما دون تدخل من المعلم ليقاس إتقان تعلمه .
دعم التعلم	هو الوقت المخصص للتدريس التصحيحي المبني على نتائج التقويم التكويني لمعالجة الخبرات غير المكتسبة .
المنهج المقصود	جميع الخبرات الواردة في المقرر الدراسي .
المنهج المنفذ	جميع خبرات المقرر الدراسي التي تناولها المعلم بالشرح والإيضاح .
المنهج المكتسب	جميع خبرات المقرر الدراسي التي أتقنها الطالب وفقا لأدوات التقويم .
التقويم	العملية المنظمة التي يتم التعرف من خلالها على مدى تحقق أهداف منظومة التعليم ، وله عدة أنواع أبرزها المستمر (التكويني) ، والختامي (النهائي) .

ملخص حلقة النقاش :

تتمحور حلقة النقاش حول صياغة رؤية مهنية تجاه عمليات النظام التعليمي من خلال التركيز على بعض محاوره الحيوية : كالتقويم ودعم التعلم واختزال المقرر وتسريع الفئات المتميزة ودعم الفئات منخفضة الإنجاز ، واقتراح مجموعة من السياسات والآليات التي تسهم في تحديث النظام التعليمي وتجويد مخرجاته.



منطلقات حلقة النقاش:

- ١- ضعف مخرجات التعليم وما يفرضه من إعادة الموازنة في الإثراء المعرفي بين الكم والنوع .
- ٢- ضرورة استثمار أوقات التعلم المخصصة للطالب عبر إيجاد مسارات تمكينية .
- ٣- أهمية الاستفادة من نتائج التقويم التكويني للمعالجة والدعم .
- ٤- الحاجة إلى تقديم فرص تحفيزية للطالب من خلال سلم النظام التعليمي تستقطب دعم الأسرة والمجتمع .



الأهداف :

الهدف العام :

بحث فرص تحسين أداء النظام التعليمي وتجويد مخرجاته

الأهداف التفصيلية :

- 1-استعراض الاتجاهات الحديثة في تمكين التعلم .
- 2-بناء تصور لآليات دعم التعلم للفئات منخفضة الإنجاز .
- 3-اقتراح المعالجات الضابطة لعمليات التقويم .
- 4-استجلاء الآراء حول الاختزال النسبي للمقررات الدراسية .
- 5-تقديم نموذج (النظام النوعي) وعرضه للمناقشة .





النتائج المتوقعة :

- ١-التناول العلمي لقضايا التعليم والتعلم على نحو يساهم في انتخاب الطرح المناسب .
- ٢-اقتراح الاجراءات الضابطة لعمليات التقويم وسبل الإفادة من نتائجه .
- ٣ -تنوع الخيارات المقترحة لمعالجة آلية دعم التعلم للفئات منخفضة الإنجاز .
- ٤-تقديم النماذج التحسينية لسلم النظام التعليمي .



مدخل :

إن مشكلات التعليم يكمن جوهرها في مخرجاته ، و تكمن حلوله في أنظمتة وعملياته ، و حين تركز مشروعات التطوير بشكل مباشر على تجويد مخرجات التعليم ، و تجعلها هدفها الرئيس في كل مقاربات التطوير ؛ فإن ذلك يعكس إرادة النظام التعليمي وخطوه الجاد نحو التحسين .

وفي هذا السياق يجد المتأمل تواضعاً ملحوظاً في مستويات التحصيل والإنجاز العلمي للعديد من الطلاب و الطالبات ؛ و عدم مقدرتهم كفاية على إتقان الخبرات التي تزخر بها المناهج الدراسية ، مما ينعكس على كفاءة النظام الداخلية والخارجية ، و قلة فرص المنافسة بالطالب محلياً ودولياً ، يقابلها في المدخلات تضخم في معدلات الإنفاق والصرف على التعليم ، وعلى مستوى العمليات تزدهم الممارسات وتتفاوت داخل الموقف الصفّي والبيئة التعليمية ، مما يجعل الناقد المنصف يحترق أين يضع المسؤولية بشكل مباشر في ظل زخم المتغيرات التي يعج بها النظام التعليمي .

التشخيص :

نحت محاولات التحسين الرامية إلى تجويد المخرجات مناحي مختلفة في تناول هذه القضية ، فالبعض منها وجد أن المسؤولية تقع على المنهج الدراسي ونوعية المنتج المقدم للطالب ، و الأخرى رأت أن المعلم وضعف تأهيله هو السبب الرئيس ، والثالثة كانت من نصيب الطالب وضعف دافعيته للتعلم ، فانطلقت كل معالجة في اتجاهها فانبثقت عنها كتلة من البرامج والحقائب والمشروعات ، واستمطرت أعلامها سيلا من التوصيات المطروحة التي تعلي من قيمة التعليم وتعود مخرجاته ، وتكونت فجوة بين هذه المعالجات وبين ما يحدث داخل الفصول ، إذ وقف جلها رهينة في يد المعلم ، الذي هو أيضا يتناوب الأدوار مع نفسه بين متهم وضحية .

ولكن حين تجتمع معا مكونات العملية التعليمية (المنهج ، المعلم ، الطالب) و يتم تناولها بشكل كلي وعبر ربط تكاملي ، بغية التعرف على الخيارات الممكنة التي تدعم النظام التعليمي في سبيل تطوير مخرجاته ، وتبلور على شكل نماذج لا توصيات ، فإن مكتسبات هذه الرؤية الشاملة ستحقق فارقاً يحسب لصالح النظام

طبيعة العملية التعليمية :

مما يزيد الأمر صعوبة أن معالجة أنظمة التعليم؛ عملية غير مكتملة بطبيعتها، إذ تخضع للتطوير المستمر المنبثق عن منطلقاته العلمية وإطاراته المرجعية، وعبر محاكاة النماذج الناجحة التي كانت نتاج أعوام من التقييم والفلترة، وهذا الحراك مشاهد في أدبيات الطرح العلمي، وفي سياق حركة المعايير والمساءلة التي انتهجتها بعض الأنظمة المعاصرة.

ومحلياً بذلت وزارة التعليم جهداً واسعاً في تطوير المنهج المقصود، و أصبح الوقت سانحاً لفحص ممارسات المعلمين حول المنهج المنفذ، ولا يزال الحلم قائماً لنرى الطلاب كيف يترجمون باستمرار عن المنهج المكتسب، فالمواءمة بين المنهج المقصود وبين المكتسب؛ لا تكون من طرف واحد، بل لابد أن تتضافر المحركات في تقويم المنتج التعليمي وإعادة النظر في عمليات تشغيله.

التحسين المقترح :

إن جودة التعليم لا تتضح من خلال كمية أو نوعية المناهج الدراسية المقدمة للطالب ؛ بل بمقدار الخبرات التعليمية التي اكتسبها من هذه المناهج ، ومن هنا فإن ما يعلي من قيمة التعليم هو زيادة فرص التعلم المتكافئة بين الطلاب ، و إفساح المجال أمامهم ليأخذوا وقتهم في التعلم اكتسابا و استدعاء ، ويقود إلى التعرف على الاتجاهات والمقترحات التي تساعد النظام على توفير وقت للتعلم وليس فقط للتعليم ، يجد فيه الطالب فرصته للتعبير عن الخبرات التي اكتسبها ، ويجد النظام التعليمي فرصته أيضا في تحرير وضبط عمليات التقويم التي يترتب عليها إبقاء الطالب أو ترفيعه بين الصفوف والمراحل ، وتحسس مكامن الضعف التي أحدثت شرخا في جدار النظام التعليمي ؛ استطاعت أن تتسلل منه فئات من الطلاب عبر الترفيع الهش بين المراحل ، الأمر الذي انعكس برمته على سلم النظام التعليمي فأحدث فجوة بين حلقاته أضعفت تماسكه و لحمته .

المحور الأول : زيادة وقت التعلم

الوقت هو الرحلة الزمنية باتجاه التعلم ، وهو السلعة الثمينة والجوهر النفيس ، ولا يمكن للتعلم أن يحدث بلا وقت ، والعلاقة بين الوقت والتعلم علاقة موجبة ، ولكن هل هذه العلاقة الموجبة : بسيطة أم متوسطة أم قوية ؟

إن الوقت ملك مشاع داخل نظام التعليم ، تستخدمه المدرسة ويستخدمه المعلم ويستخدمه الطالب ، لكن تكمن المشكلة في المحاصصة وطريقة التوزيع ، خاصة فيما يتعلق بوقت الطالب ، أو ما يسمى علميا بوقت التعلم وهو مقدار الوقت الذي يقضيه الطالب في مهام علمية يؤديها بمستوى عال من النجاح ، كممارسة أنشطة أو تقييمات ، تعكس جودة تعلمه دون تدخل من المعلم ، فهو وقت مستقطع للطالب يوفره له النظام .

لقد أفادتنا الدراسات والمسوحات بأن وقت التعلم يحمل علاقة موجبة قوية ، وأن الأنظمة التعليمية المعاصرة التي أغرقت في وقت المدرسة ، والأخرى التي أغدقت في وقت

التعليم (التدريس) ، لم تتمكن من خلال نتائج الاختبارات الدولية أن تتقدم على أنظمة أخرى أولت وقتا للتعلم بشكل واضح .

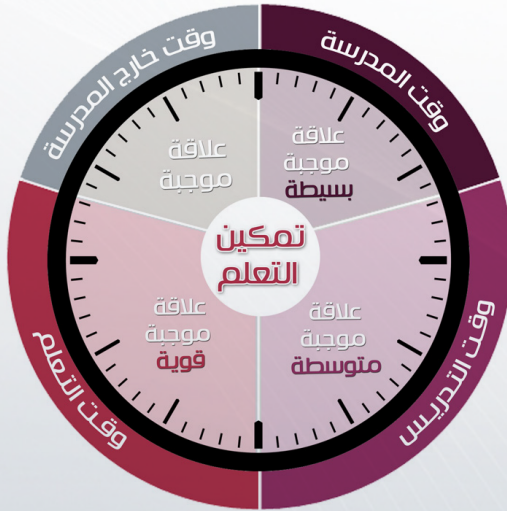
المهمة المطلوبة في هذا المحور :

تصميم نموذج لتطبيق وقت التعلم ، يراعى فيه ما يلي :

١ / تخصيص وقت مقدر ومستقطع داخل الحصة و اليوم و الأسبوع .

٢ / اقتراح نظام يضمن تحقيق وقت التعلم .

٣ / توصيف للأدوات المستخدمة في وقت التعلم .



المحور الثاني : دعم التعلم المبني على نتائج التقويم :

إن الفوارق بين أنواع التقويم تحدد بحسب العمليات التي يفرضها كل نوع ، وتوضح الأدبيات أن التقويم منه ما هو لتحقيق التعلم كالمستمر والتكويني ، ومنه ما هو للتحقق من التعلم كالنهائي أو الختامي ، لكن المتأمل في طبيعة ممارسات التقويم يجدها تقتصر في عمومها على غرض التحقق من التعلم ، فلا مكان واضح للمعالجة والدعم المبنية على نتائج التقويم، بل إن خطة توزيع المقرر لدى المعلم ترتصف فيها الدروس عبر تسلسل زمني يتناوب فيه التدريس والتقويم ولا مكان لعمليات المعالجة والدعم .

إن فرص التعلم حين تكون متكافئة وسانحة لكل طالب ؛ فإن التعلم حتما سيحدث ، فكل طالب كي يتعلم بحاجة إلى أمرين : وقت ودعم ، وما يحتاجه نظامنا التعليمي هو تعزيز الدعم المبني على نتائج التقويم ، ومنح الطالب هذا الوقت والدعم .

المهمة المطلوبة في هذا المحور :

تصميم نموذج لتطبيق الدعم المبني على نتائج التقييم ، يراعى فيه ما يلي :

١ / اقتراح آلية تحديد الخبرات غير المكتسبة التي أوضحتها نتائج التقييم .

٢ / تقديم تصور عن الوقت المخصص للتدريس التصحيحي ، لمعالجة الخبرات غير المكتسبة بعد فترة التقييم مباشرة .

٣ / توصيف الاستراتيجيات المناسبة لدعم التعلم في التدريس التصحيحي .



المحور الثالث : الاختزال النسبي للمقرر الدراسي :

يعد المقرر الدراسي من أكثر العوامل المؤثرة في تحصيل الطلاب ، وجزء حيوي من أجزاء المنهج التربوي ، وله مع متغير الوقت علاقة موجبة، لكن المشكلة تبدأ بالتشكل إذا علمنا أن التواءم بين المنهج المقصود والمنهج المنفذ لا يحدث غالبا ، بمعنى أن ثمة تباين بين ما ينبغي تدريسه من المقرر الدراسي الذي تم إعداده رسميا (المنهج المقصود) وبين ما يتم تغطيته والتركيز عليه فعليا من قبل المعلمين (المنهج المنفذ) ، فالمعلمون لديهم قرارات مستقلة وخاصة ؛ فيما يتعلق بما هو مهم وما يجب التركيز عليه من المقرر الدراسي .

يفترض مصممو المناهج أن الخبرات التي تضمنتها المقررات الدراسية ؛ متواءمة مع الوقت المخصص للتعليم ، كما أن للمواد الدراسية وزنا نسبيا ومتوسطا عالميا ، وهنا تبدأ المشكلة ! فحين تكون المعايير ثابتة ، ويكون وقت تعلمها ثابتا أيضا ، سيصبح التعلم متغيرا ! ، نظرا لتفاوت اكتساب الطلاب للخبرات المستهدفة ، ولطبيعة ارتباط المعايير ببعضها ، وما يترتب على عدم اكتساب البعض من تأثير لبعضها الآخر ؛ فيما يسمى بمتطلبات التعلم ، أضف إلى ذلك أن أجزاء الحصة تتخللها إجراءات ضبئية وإدارية ونشاطية ، تستهلك وقتا قد يصل إلى ٣٠ % ، لا يكون ضمن حسابات المعايير .

لذا نحت بعض الاتجاهات الحديثة إلى تقليل وقت التعليم وزيادة وقت التعلم من خلال تقليل كثافة المقرر ، فيما يعرف بمبادرة : تعليم أقل وتعلم أكثر (TLLM) ، ومما يعلي من أهمية هذا الإتجاه ؛ أنه يراعي مسألة تمكين التعلم وإعطاء الطالب فرصته في الدعم وفي الإثراء ؛ المبنية على نتائج التقويم ، وهو ما تحتاجه أنظمة التعليم .

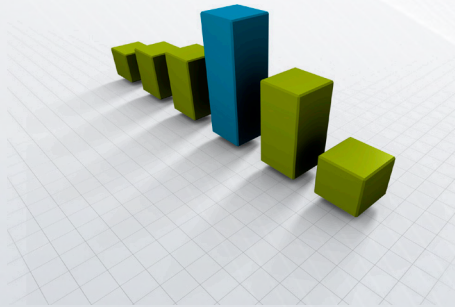
المهمة المطلوبة في هذا المحور :

دراسة إمكانية اختزال المقررات الدراسية ، لإحداث المواءمة وزيادة فرص التعلم ، مع اعتبار النقاط التالية :

١ / هل تعاني فعليا بعض المقررات من الكثافة ، وما التناول المناسب لهذا الموضوع ؟

٢ / فيما يتعلق باكتساب الخبرات ، هل راعت المقررات الدراسية وقت التعلم ، و وقت الدعم ؟

٣ / كيف يمكن تطبيق مبادرة تعليم أقل و تعلم أكثر ؟

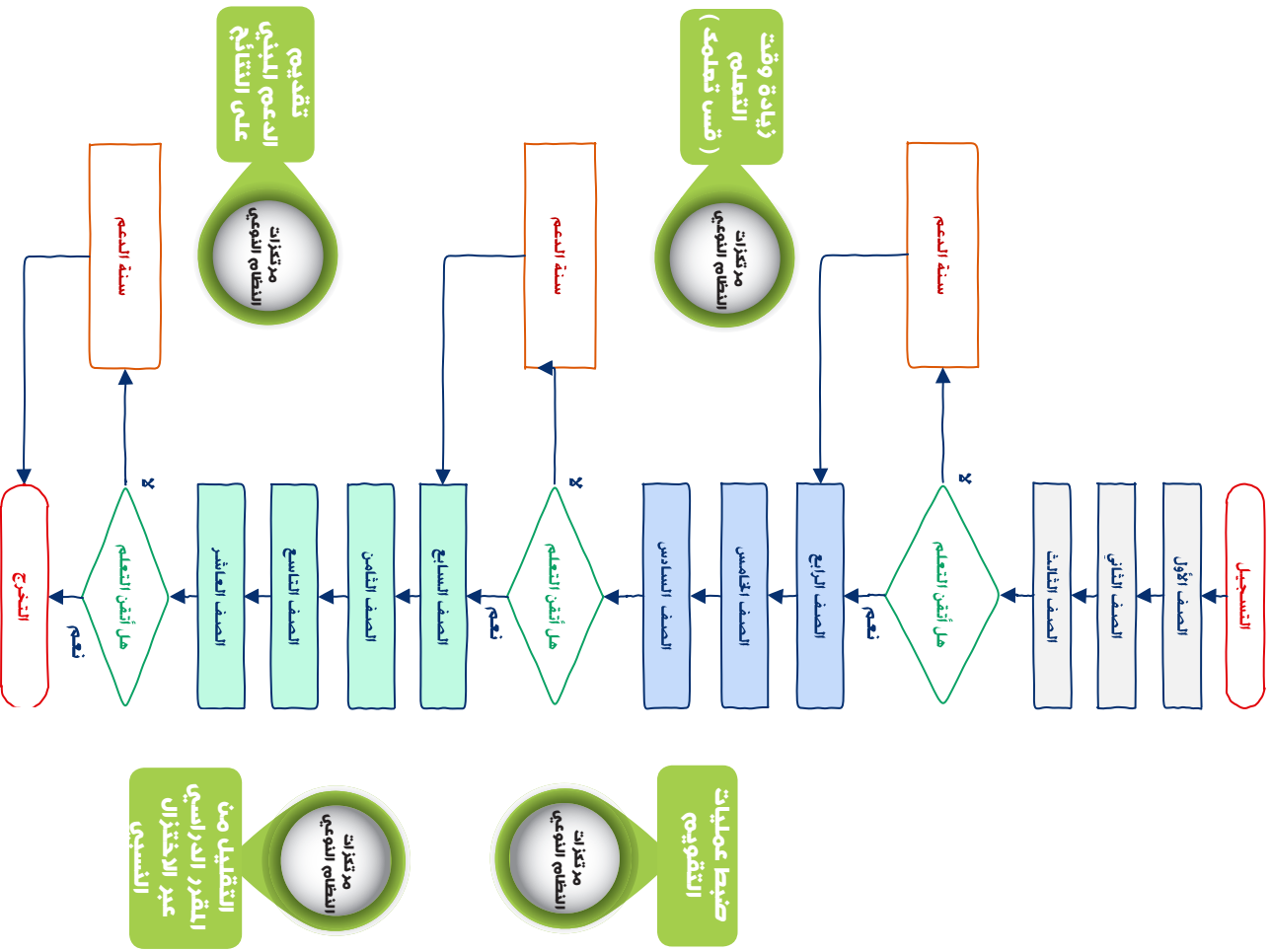


المحور الرابع : (النظام النوعي) نموذج مقترح :

يرتكز السلم في أي نظام تعليمي على بعدين رئيسين هما : مراعاة مراحل النمو ، ومحتوى المناهج وتنظيماتها ، ويحقق هدفين كبيرين هما : ضمان جودة التعليم وتلبية مطالب المجتمع ، وليس ثمة سلم تعليمي أفضل ، فالاختلاف في نوعيته وإمكانية تطويره أمر منطقي ؛ تفرضه متغيرات تعليمية وتنموية ، ففي الوقت الذي ظل التعليم الابتدائي هو بداية التعليم الأساسي ، انتشرت اتجاهات عالمية بإلحاق التعليم المبكر (رياض الأطفال) ضمن سلم التعليم الأساسي .

ويقدم مشروع النظام النوعي رؤية حول السلم التعليمي ناقشتها المحاور السابقة ، تعتمد على تحقيق المنهج المضمون من خلال إحداث التكامل بين حلقات السلم ومراحله التعليمية وتولي مبدأ زيادة فرص التعلم وتدعيمه إيلاء خاصا ، وتضبط عمليات التقويم كمحرك رئيس لتساعد الطالب في السلم التعليمي ، وتفسح المجال أمام مبدأ (الأداء الأمثل لكل طالب) ليضبط سرعته في تجاوز مراحل السلم وفق قدراته وإمكاناته ، يوضحه النموذج التالي :

النظام الذوي



المهمة المطلوبة في هذا المحور :

دراسة نموذج النظام النوعي المقترح في ضوء النقاط التالية :

- ١ / هل استوعب نموذج النظام النوعي منطلقات المشروع ومحاوره ؟
- ٢ / هل يؤثر النموذج على المناهج الدراسية ؛ فيما يتعلق بالتسريع والإضافة ؟
- ٣ / كيف يمكن تطوير النموذج وتقديم تحديثات إضافية للسلم التعليمي ؟

